بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة عمل بعنوان

دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

The role of Islamic banks in the development of sustainable development

مقدمة لمؤتمر

"التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة"

المنعقد في كلية الشريعة في جامعة النجاح الوطنية – نابلس

إعداد الطالبتين: رويدة أيوب المشني

(ماجستير في القضاء الشرعي – جامعة الخليل)

ومآب معاوية ناشف

ماجستير في القضاء الشرعي – جامعة الخليل

الملخص

جاءت هذه الدراسة للتعريف بدور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك ابتداءً بتعريف المصارف الإسلامية، وتعريف مفهوم التنمية المستدامة، والتعرف إلى طرق مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

أولاً: البعد الاجتماعي؛ عن طريق قيامها بجمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين، تقديم القرض الحسن، القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة ومراعاة البعد الاجتماعي في التمويل وإدارة الوقف.

ثانيًا: البعد البيئي؛ وذلك بما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبديد في استخداماتٍ لا فائدة حقيقية تُرجى منها، والعمل على ترشيد استخدامها، وتوجيهها لحماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى، عن طريق صيغ المزارعة والمساقاة.

ثالثًا: البعد الاقتصادي؛ عن طريق قيامها بعدة صيغ من بينها: المضاربة، المشاركة والإجارة.

Abstract

Saving money is a purpose of the Islamic Sharia .The preservation of the presence of existence is achieved by legislation contracts and financial transactions in accordance with the legitimate rules considered, and the development of money ,benefiting from it on level contributes to the development of the Islamic community and to take advantage of resources and funds, whether movable or immovable ,either by nothing , keeps it from robbery ,transactions ,that would disturb with corrupting the financial system at the level of private interest and treated as profit, cheating ,placement and tricks ,preventing monopoly of money and no circulation so that it doesn't benefit.

As the circle of financial transactions expanded between individuals and companies and as the circle of dealing expanded at the level of countries, The need for banks is necessary to facilitate the organization of dealing in a professional and disciplined manner Thanks to God and from him that Islamic banks in our country do so governed by Sharia controls, So that they no longer serve only as banks serving personal interests, but seek to achieve Sharia's goal of developing, developing and benefiting from it Taking into account the economic, social and environmental interests

Accordingly, this study is intended to define the role of Islamic banks in achieving sustainable development, starting with defining Islamic banks, defining the concept of sustainable development and identifying the ways in which Islamic banks contribute to achieving sustainable development through.

First: The social dimension through the collection of "Zakat" and distribution to eligible.

Second: The environmental dimension and its role in protecting the financial resources from waste in uses that have no real benefit and to rationalize their use and guide them to protect the environment from pollution and other damages through the formulas of agriculture and Makkah "Mosaqah".

Thirdly: The economic dimension through the establishment of several forms, including: "Mudaraba" participation and rent.

المقدمة:

إن حفظ المال مقصِدٌ من مقاصد الشريعة الإسلامية، ويكون ذلك من جانبين: الوجود والعدم. أما حفظُه من جانب الوجود؛ فيتحقق بأصول البيوع والمعاملات المالية وفق الضوابط الشرعية المعتبرة، وتنمية المال والاستفادة منه على صعيدٍ يسهم في تطوير المجتمع الإسلامي، والاستفادة من الموارد والأموال سواءً كانت منقولة أم غير منقولة. وأما حفظه من جانب العدم؛ فبحمايته من السرقة، والمعاملات التي من شأنها أن تخل بإفساد نظام المال على مستوى المصلحة الخاصة والعاملة، كالربا والغرر والغش والنصب، ومنع احتكار المال وركوده وعدم تداوله بحيث يفنى ولا يُستفاد منه، ولأجل ذلك شُرع إحياء الأرض المتروكة، والزكاة على الأموال المدخرة، حثًا للناس على تدويرها واستغلالها وتشغيلها بما يخدم مصلحة الفرد والمجتمع.

أهمية البحث:

لما توسعت دائرة المعاملات المالية بين الأفراد والشركات، وتوسعت دائرة التعامل على مستوى الدول، باتت الحاجة إلى المصارف ماسّة؛ وذلك لتسهيل وتنظيم التعامل بشكلٍ مهني ومنضبط، والمصارف الإسلامية تقوم بذلك محكومة بالضوابط الشرعية، حتى لم تعد مجرد مصارف تخدم المصالح الشخصية وحسب، بل تسعى إلى تحقيق مقصد الشريعة من تطوير المال وتنميته

والاستفادة منه، مراعيةً بذلك المصلحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من هنا جاءت أهمية الموضوع، واقتضت الحاجة والمنفعة لأن يُكتب فيه.

منهجية البحث وخطته: اعتمد البحث المنهجين الوصفي والاستقرائي، وقد بني البحث على بعد هذه المقدمة على مبحثين وخاتمة، على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة، وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية لغة واصطلاحًا.
- المطلب الثاني: تعريف مفهوم التنمية المستدامة.
- المطلب الثالث: عناصر التنمية المستدامة.
- المطلب الرابع: أهداف التنمية المستدامة.
- المطلب الخامس: مبادئ التنمية المستدامة.
- المطلب السادس: مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي.
- المطلب السابع: أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: علاقة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.
- المطلب الثاني: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي.
- المطلب الثالث: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي.
- المطلب الرابع: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي.

الخاتمة: فيها النتائج التوصيات.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية لغة واصطلاحًا

أولًا: تعريف المصرف لغةً:

المَصْرِف: اسمُ مكانٍ مشتق من الصرف، وهو المكان الذي يتم فيه الصرف[1].

والصَّرْف لغة: رَدُّ الشيء عن وجهه، ومبادلة عملية وطنية بعملة أجنبية، وبيع النقد بالنقد[2].

ثانيًا: تعريف الصرف اصطلاحًا:

عرف الحنفية الصرف بأنه: بيع الأثمان بعضها ببعض[3].

وأرادوا بالأثمان الذهب والفضة سواء كانا مسكوكين: دنانير ودراهم؛ وهي المعروفة بالنقدين كما جاء في مجلة الأحكام العدلية، الصرف: (بيع النقد بالنقد)، أم كانا مصوغين كالأقراط والأساور، أو كانا تبرا[4].

أما المالكية، فلهم اصطلاح آخر في بيع الأثمان؛ ذلك أنهم يقسمونها إلى ثلاثة أقسام، هي:

الصرف، والمُراطَلة، والمبادلة.

فالصرف عندهم: هو بيع النقد بنقد مغاير لنوعه، كبيع الذهب بالفضة. والمُراطَلة: هي بيع النقد بنقد مثله وزنًا؛ كبيع الذهب بالذهب، أو بيع الفضة بالفضة، سواء كانا مسكوكين، أو مصوغين، أو تبرًا. والمبادلة: هي بيع النقد بنقدٍ مثله عددًا[5].

وعبّر الشافعية والحنابلة عن الثمن بالنقد؛ فقالوا: الصرف: بيع النقد بنقد من جنسه أو غيره[6]. وأرادوا بالنقد: الذهب والفضة مسكوكين أو مصوغين أم تبرًا[7].

---

(1) مصطفى، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، القاهرة: دار الدعوة، ص513.

(2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ، ج9، ص189. ⊓مصطفى، وآخرون، **المعجم الوسيط**، ص513.

(3) الموصلي، أبو الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود، **الاختيار لتعليل المختار**، (تعليق: محمود أبو دقيقة)، القاهرة: مطبعة الحلبي، 1937م، ج2، ص39.

(4) مجموعة مؤلفين، **مجلة الأحكام العدلية**، (تحقيق: نجيب هواويني)، الناشر: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي، ص31. والموصلي، **الاختيار**، ج2، ص39.

(5) الدسوقي، محمد بن عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار الفكر، ج3، ص2.

(6) النجدي، عبد الرحمن بن محمد، **حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع**، ط1، 1397هـ، ج4، ص491.

(7) البهوتي، منصور بن يونس، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار الكتب العلمية، ج3، ص266. والشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ط1، 1994م، ج2، ص369.

وقد عرفه ابن قدامة بأنه: "بيع الأثمان بعضها ببعض"[1].

وسمي هذا النوع من البيوع صرفًا؛ إما لاختصاصه برد البدل ونقله من يدٍ إلى يد، أو لأن التسمية تكون لمعنى الفضل؛ إذ الصرف يُذكر بمعنى الفضل، فالتاجر يطلب الفضل منه عادة لما يرغب في عين الذهب والفضة[2].

وقيل: سمي هذا البيع بالصرف لصريفهما عند المبادلة وهو تصويتهما في الميزان، وقيل: لانصرافهما إلى المتصارفين عن مقتضى البياعات من عدم جواز التفرق قبل القبض[3].

وعرف الصرف حديثًا بأنه: مكانٌ يقوم به أشخاص هم هيئة اعتبارية يؤسسون عملًا تجاريًا في استثمار الأموال وصرافة العملات، وخدميًا، بأجرٍ في تسهيل المبادلات التجارية، وتقريب المتبايعين بضمانته وكفالته[4].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وبين كلمتي المصرف والبنك:

يذكر الباحثون أن كلمة (Bank) قد اشتقت من الكلمة الفرنسية (Banque)، والتي تعني: الصندوق المتين لحفظ النفائس، ومن الكلمة الإيطالية (Banca)، والتي تعني: المنضدة أو الطاولة، حيث كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون في الموانئ والأمكنة العامة، للمتاجرة بالنقود، وأمامهم مقاعد خشبية طويلة يضعون عليها النقود أطلق عليها اسم (بانكو).

وفي اللغة العربية سمي المصرف مصرفا؛ لأن أكثر المعاملات التجارية والمالية تتم عن طريق مبادلة الأثمان والنقود بعضها ببعض، لذلك سمي ذلك المكان الذي يقوم بهذه المعاملات بـ (المصرف).

وبالتالي فإن كلمة مصرف في اللغة العربية وكلمة بنك المستخدمة في اللغات الأوروبية الحديثة اسمان لمسمى واحد.

تعريف المصارف الإسلامية:

---

(1) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، **المغني**، مكتبة القاهرة، ج4، ص41.

(2) الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ط2، دار الكتب العلمية، 1986م، ج5، ص215.

(3) البهوتي، **كشاف القناع**، ج3، ص266.

(4) الزعتري، علاء الدين، **التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية**، موقع الزعتري: http://alzatari.net/researches/view/87.

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوكَ الإسلامية بأنها: "تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحةً على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً"[1].

المطلب الثاني: تعريف مفهوم التنمية المستدامة

وضعت العديد من التعريفات للتنمية المستدامة, ولقد اكتسب مصطلح التنمية المستدانة اهتمامًا كبيرًا بعد ظهور تقرير "مستقبلنا المشترك"، فعُرفت التنمية المستدامة في تقرير بروندتلاند على أنها "التنمية التي تلبي احتجاجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[2].

أما في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ فقد عرُفت التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل[3].

وقد عرّفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها: تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئة والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة، وتدعم مفهوم الاستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية[4].

المطلب الثالث: عناصر التنمية المستدامة

التنمية المستديمة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة التنموية المعاصرة، فهي نظرية في التنمية المستديمة والاجتماعية، تجعل الإنسانَ منطلقها وغايتها، وهي تنمية لا تولّد فقط نموًا اقتصاديًا فحسب؛ لكنها توزع منافعه بالتساوي، وتعيد بناءَ بيئة التنمية المستديمة بدلًا من تدميرها، وهدفها ليس فقط الزيادة في الإنتاج؛ وإنما تمكين الإنسان من العيش في حياة أفضل وأطول. وحاجات الإنسان ليس كلها مادية؛ بل كذلك معنوية واجتماعية، منها التعليم والثقافة،

---

(1) اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة: مصر الجديدة، 1977م، ص10.

(2) WCED (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press, 1987.

(3) دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، (ترجمة: بهاء شاهين)، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000م، ص17.

(4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة الأسكوا، **مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الإسكوا**، نيويورك، 1998م.

وتوفر فرص لممارسة النشاطات الخالقة، وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة، وحق التعبير والحفاظ على البيئة للأجيال اللاحقة.

وتقوم التنمية على أربعة عناصر أساسية هي:

1. الإنتاجية، وهي: قدرة الإنسان على الإنتاج.
2. المساواة، وهي: تكافؤ الفرص دون تميز.
3. الاستدامة، وهي: عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة، أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال، بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.
4. التمكين، وهو أن التنمية تتم بالناس و ليس من أجلهم فقط أي إن الناس هم الفاعلون، وبهذا تعزز التنمية قدرةَ الإنسان على تحقيق ذاته، فيصبح هدفًا ووسيلةً في آن واحد[1].

المطلب الرابع: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال آلياتها وما تحتويه والتي تتلخص في:

1. تحقيق حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية، وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو، وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي، يكون بشكل مقبول وديمقراطي.

2. احترام البيئة الطبيعية: فالارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها، لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان، وحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنميةً مستدامةً للمجتمع ككل.

3. تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث، فبالتوعية تحدث تنمية بالمسؤولية تجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة (تنشئة بيئية).

---

[1] الصرن، رعد، **نظم الإدارة البيئية والأيزو**، سوريا: دار الرضا، ط1، 2001م، ص34.

4. وكذلك تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.

5. ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم المجتمع، وذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له أثار سلبية على المجتمع.

6. إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بتحقيق التوازن التي بواسطته يفعل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئة الخاصة وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة[1].

المطلب الخامس: مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة التكاملية بين البيئة والنمو هي علاقة وطيدة وعلاقة انسجام، ذلك أنه من أجل تحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية ووجود موارد مع استغلالها بشكل عقلاني، وهذا ما أدى إلى ظهور مبادئ أساسية تقوم عليه التنمية المستدامة وتتجلى في:

المبدأ الأول: استخدام أسلوب النظم في أعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة يعد أسلوب النظم أو المنظومات من بين الشروط الأساسية لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتنطلق من أن البيئة الإنسانية أي مجتمع ما هي إلا جزء فرعي من النظام الكوني، وأي تغيير يطرأ على محتوى إي نظام فرعي فهو بالضرورة يؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى، فالتنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن والانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض خاصة، ويهدف للحفاظ على حياة مجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

المبدأ الثاني: المشاركة الشعبية: تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال ومتابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى

---

(1) غنيم، عثمان، وأبو زنط، ماجدة، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار صفا، ص30. الغالية، عمومن، وخديجة، عصماني، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص16–18. محمد، عبد الله، آخرون، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد** (بحث منشور)، مجلة جامعة ديالي، عدد67، 2015م، ص342–343.

المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل (development below from) ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل تبدأ من المستوى المحلي، فالإقليمي فالوطني.

ويمكن تلخيص الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية في أنها تستطيع الحد من:

– الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد طرق فعالة لتفعيل الأرض، وتطوير برامج ترشيد استهلاك الطاقة.

– إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، بحيث أصبحت تقوم بتطوير برامج خاصه للتقليل من هذه الظاهرة، مثل برامج تدوير واعادة تصنيع كميات كبيرة منها.

– الحد من انبعاث كلور الكاربون المسؤول عن المؤثر في طبقة الأوزون. مثل التوعية بمخاطر هذه الغازات السامة وعدم استغلالها.

– استهلاك مشتاقات النفط من خلال إيجاد بدائل.

المبدأ الثالث: مبدأ المسؤولية المشتركة، بمعنى أن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على سواء.

المبدأ الرابع: مبدأ الاحتراز البيئي، بمعنى أنه إذا كان ثمة شك بوجود تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة على ذلك، فإنه لا يسمح تداولها إلى أن يوجد الدليل على عدم خطورته.

المبدأ الخامس: مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية، وذلك باستغلال الموارد بطريقة مثالية وتوظيفها بشكل مناسب.

المبدأ السادس: مبدأ استمرار عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد وجود موارد اقتصادية متجددة طويلة الأجل.

المبدأ السابع: مبدأ التوازن البيئي والتنوع الأيديولوجي.

المبدأ الثامن: مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية. بمعنى تحقيق متطلبات الحاضر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.

المبدأ التاسع: مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

المبدأ العاشر: مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك[1].

المطلب السادس: مفهوم التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي

ورد مضمون التنمية تحت مصطلح العمارة والتعمير، يقول الله سبحانه وتعالى: " هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا"[2].

ويقول علماء التفسير إن الآية الكريمة تحث على طلب العمارة، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب، وفي هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض، قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لنائبه على مصر "ليكن نظرك في عمارة الأرض، أبلغ من نظرك في استخراج الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد.

وهناك مصطلح آخر هو التمكين: قال الله تعالى: "وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ""[3].

يرى علماء الفقه أن للتمكين معنيين: الأول: اتخاذ قرار ومكان وموطن، الثاني: السيطرة والقدرة على التحكم، وهو يعني أن الله سبحانه وتعالى قد هيأ للإنسان وضع السيطرة على الطبيعة، وطلب منا تحقيق تلك السيطرة، أو بتعبير آخر طلب منا تحقيق التكنولوجيا على اعتبار أن التكنولوجيا هي أداة تسخير الوسائل العلمية للسيطرة على الظروف الطبيعية وتوجيهها لصالح الإنسان.

فالتنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية هي عملية متعددة الأبعاد، تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولًا إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة البشر. وهذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية:

---

(1) غنيم، وآخرون، التنمية المستديمة، ص16-18. والغالية، وخديجة، التنمية المستدامة، ص 342-343.

(2) سورة هود، الآية 61.

(3) سورة الأعراف، الآية 10.

1. عملية متعددة الأبعاد تقوم على التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الشاملة من جهة وبعدها البيئي من جهة أخرى.
2. الاستغلال الأمثل للموارد من منظور إسلامي.
3. توفير حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد والارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر[1].

المطلب السابع: أبعاد التنمية المستدامة

أولًا: البعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب أخر. إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني إجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد.

إن أفضل أسلوب للحصول على الحد الأقصى من الرفاهية الاقتصادية، مع المحافظة على الجوانب البيئية يحتاج من صانعي القرار اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها تحقيق السلامة البيئية، وذلك عن طريق وضع حدود مادية على الضرر البيئي الناتج عن العمليات الاقتصادية، مثل فرض الضرائب على التلوث بحسب مقدار الضرر البيئي المتولد عنها، مما يسهم في توزيع التخطيط الشامل للموارد على المدى الطويل، وبالطبع فإن هذا يحتاج إلى دعم مبدأ المشاركة، وتأصيل قيم العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تضييق الفجوة في المستويات المعيشية بين الطبقات الغنية والفقيرة، وعلية فإننا نستطيع القول: إن السبل لتحقيق التنمية المستدامة على وفق البعد الاقتصادي لابد من:

1. تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية

---

(1) منظمة الإيسيكو، **العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة**، ص 27، رابط الموقع: .https://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm

2. استخدام أكثر كفاءة لرأس المال.

3. تقليل مستوى الفقر.

4. أن يتلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة.

ثانيًا: البعد البيئي:

تعتمد التنمية المستدامة بيئيًا على إدارة مسؤولية للموارد الطبيعية والبشرية، بحيث تعمل على الإبقاء على حاجة الأجيال الحالية، وتحافظ على مصالح الأجيال اللاحقة، وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة.

فالتنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة.

وتعني كذلك الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض، والحد من التغير الكبير في استقرار المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون.

وعلية فإن التنمية المستدامة على وفق المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما السكان والتكنولوجيا، إذ تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطًا على الموارد واستنزافها، ومن ثم عدم قدرة البيئية على التحمل مما يتطلب توازن بين حجم السكان والموارد، وأما التكنولوجيا، والتي هي مجموعة المعارف والمهارات والأدوات والمعدات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات والتي تمثل ثلاثة جوانب للتنمية:

1. من حيث كونها هي موارد قادرة على خلق الثروة.
2. وأنها وسيلة تمكن من ممارسة السيطرة الاجتماعية لممتلكيها.
3. وأنها أداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات.

ثالثا: البعد الاجتماعي:

التنمية المستدامة تعني تحقيق تقدم كبير في سبيل تحديد نمو السكان؛ فالنمو السكاني السريع يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات والتوزيع السكاني. والتوسع في التحضر له عواقب بيئية كبيرة، فمع التوسع التكنولوجي

للمستخدم، تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تشكل خطورة على السكان وعلى النظم الطبيعية المحيطة؛ فالتنمية المستدامة تعني إبطاء حركة الهجرة إلى المدن والاهتمام بالتنمية الريفية النشطة، عن طريقة التعليم والتدريب ورفع مستوى الدخل، عن طريق تعزيز الأنشطة السياحية والسياحة البيئية والثقافية.

وإن اعتبار السكان مجرد أعداد فحسب هذا يعني تجاهل قضية مهمة؛ هي أن الناس أنفسهم مورد إبداعي، وهذه القدرة على الإبداع ذخر ومصدر قوة على المجتمعات أن تحافظ عليها. ومن أجل دعم هذا المصدر يجب تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل، ورعاية صحية وغير ذلك يجب تقديم تعليم لهم يساعدهم على أن يصبحوا أكبر قدرة وإبداع ومهارة وإنتاجا وأفضل استعداد على معالجة المشكلات وان التواصل لهذا يجرى عبر الانخراط في عملية التنمية المستدامة والمساهمة فيه.

إذن، فالتنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتنمية السكان وتنمية الموارد البشرية التي تعد من العناصر الأساسية للوصول إلى تنمية مستدامة، ولأن الإنسان هو غاية أي برامج للتنمية، وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وبذلك فالتنمية المستدامة تعني:

1. الارتقاء بالعنصر البشري.
2. تأمين الاحتياجات الأساسية للسكان.
3. تحسين الرفاهية الاجتماعية.

رابعًا: البعد التكنولوجي:

يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية:

1. استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية.
2. الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة.
3. الحد من انبعاث الغازات.
4. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[1].

أبعاد التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي:

(1) قاسم، خالد، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية اسكندرية، 2007م، ص175.

إن الأبعاد التي تستهدفها التنمية المستدامة قد جسّدها الاقتصاد الاسلامي في منهجه تجسيدًا عميقًا، لأنه لا يفصل بين البعد المادي والروحي للإنسان.

ويتجلى ذلك من خلال العلاقة الثلاثية التي يتميز بها الإنسان كبعد أول في تحقيق التنمية المستدامة؛ فالتنمية تنبع من الإنسان نفسه، وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجياته، وهذه الثلاثية وهي:

1. البعد الإيماني التعبدي؛ ويتمثل في العلاقة التي تربط الإنسان بربه، فلا يمكن أن تكون بين الإنسان وربه علاقة مادية بحتة[1].

2. البعد البيئي؛ وتتمثل في العلاقة التي تربط الإنسان بالطبيعة حيث لا يبتعد البعد البيئي عن الإيماني، فالإنسان بحاجة للطبيعة لتلبية حاجياته ورغباته، والطبيعة بحاجة للإنسان لأنها تحتاج إلى من ينظفها ولا يتلف خيراتها لتحافظ على توازنها. فإذا تمعنا وجدنا أن التطور في الاقتصاد الإسلامي اعتمد على التطور الزراعي والتبادل التجاري، فقد ركزت التنمية على الجانب الزراعي الذي كان له دور كبير في التطور الاقتصادي الإسلامي، حيث زادت موارد الخراج نتيجة التطور الزراعي، ونتيجةً لاتساع الأراضي الخصبة بفضل الفتوحات الاسلامية، وحيث اعتمد التطور الزراعي على زيادة مردود إنتاج الأرض أو تطوير أساليب الري وإصلاح الأراضي.

3. البعد التعاملي الأخلاقي؛ وتتمثل في العلاقة التي تربط الإنسان بغيره، فالإنسان لا يستطيع إشباع حاجاته إلا من خلال أعمال الآخرين ومن هنا فإن الكل مكمل وبالتالي فإن الإنتاج عملية اجتماعية بين الفرد والمجتمع، فينتج الفرد له ولغيره، ويحافظ على التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية[2].

المبحث الثاني: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

أصبح تحقيق التنمية المستدامة مطلبًا عالميًا ينادي به الجميع، بعد ما شهد العالم في الآونة الأخيرة عديدًا من الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أصبحت لا تهدد فقط استمرارية وتقدم الإنسان ورفاهيته، بل أيضا وجوده وحياته على هذا الكوكب.

---

(1) العسل، إبراهيم، **التنمية في الفكر الاسلامي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2006م، ص150. ودراجي، السعيد، **التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي**، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص479.

(2) العسل، **التنمية في الفكر الاسلامي**، ص150. ودراجي، **التنمية المستدامة** ص480.

فالكثير من رجال الاقتصاد والسياسة والفكر يعتقدون الآن أن التنمية المستدامة هي الأداة الناجعة لعلاج هذه الاختلالات، ولتجنيب العالم الانعكاسات السلبية التي ترتبت على تطبيق النموذج التنموي التقليدي خلال العقود الماضية. ويرون أنه من الواجب على كل الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بدور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة.

من هنا تأتي أهمية بحث موضوع دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: علاقة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة

الحلول التي اقترحها المهتمون بقضايا التنمية المستدامة وناشطو البيئة، والتي جسدتها الاتفاقيات الدولية في قمة ريوديجانيرو عام 1992، أو قمة جوهانسبورغ 2002 أو اتفاقية كيوتو باليابان أو قمة بالي بإندونيسيا عام 2007، والتي تؤكد كلها على ضرورة التنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة، والحد من نشر الغازات، ومكافحة التلوث، والتصحر، وترشيد استخدام واستهلاك الطاقات، والتوزيع العادل للثروات بين الشمال والجنوب ونحوها؛ تتطلب تكاليف عالية وتضحيات كبيرة من أصحاب الفائض المالي، خاصةً في الدول المتقدمة صناعيًا، لصالح الدول الفقيرة.

إلا أن الحقيقة عكس ذلك؛ فهؤلاء يتهربون من التزاماتهم تجاه هذه الاتفاقيات، لأنها تتعارض مع مصالحهم، وتسعى شركاتهم إلى تحقيق مصالها الخاصة دون مراعاة مصالح المجتمعات، خاصةً الفقيرة، ودون إعطاء الأولوية للمحافظة على بيئتهم، وهو ما يطرح تحقيق هذه التنمية المستدامة خاصة من جانب التمويل، ومن هنا فإن ميكانيزمات الاقتصاد الاسلامي تُطرح كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة لما لها من خصائص لا تتعارض مع مصلحة المجتمع، بل تعمل آلياته على مطابقة مشروعية المشروعات للقواعد والأحكام الإسلامية، بحيث تكون نافعة ومقبولة شرعا من حيث نشاطها[1].

فمن أهم أهداف التنمية المستدامة تنمية المجتمع وتطويره دون أن يكون لها أثار سلبية، والعمل المصرفي الإسلامي يعتبر أكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية. ويسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية وبالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي، وتنمية المجتمع وهي التي من أهداف التنمية المستدامة التي

---

(1) بو جلال، محمد، **البنوك الإسلامية مفهومها نشأتها تطورها نشاطها مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م، ص85.

تسعى إلى تحقيقها. بالإضافة إلى تنوع صيغ هذا التمويل كالمضاربة والسلم والمزارعة والاستصناع والمغارسة؛ وهي صيغ كفيلة بتمويل المشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة[1].

المطلب الثاني: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي

يتضح دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي خلال قيامها بالإعمال الآتية:

1. جمع الزكاة: العديد من المصارف الإسلامية قامت بإنشاء صناديق خاصة مهمتها جمع الزكاة وتوزيعها للمستحقين؛ فيعتبر النظام المصرفي الإسلامي قاعدة مهمة لتطوير صناديق الزكاة لما يوفره من آليات التكافل والتواصل الاجتماعي، وكما أن الزكاة تعتبر جزءا لا يتجزأ من النظام المالي الاسلامي عامة والنظام المصرفي خاصة.

فالزكاة تدير أموالا طائلة التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية المستدامة في المجتمع، والزكاة في الاقتصاد الإسلامي لها آثار تنموية مباشرة وأخرى غير مباشرة، ومن المتعارف عليه أن الزكاة تزيد الإنتاج وتستثمر الأموال، وتوزيع الثروة، وتحل مشكلات البطالة، وتحارب التضخم، وتؤمن فرص العمل للقادرين عليه، فهي تأثيرا كبيرا على التنمية في البلاد، ولكي تقوم الزكاة بهذا الدور الكبير يجب أن توجه أموالها لمشاريع استثمارية منتجة تقوم بكفاية الفقراء على سبيل الدوام، فقد اتخذ مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1986 قرار يقول: " يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين، وتوافر الضامنات الكافية للبعد عن الخسائر"[2].

فدور أموال الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة يكون من خلال:

أ. أنه يتم الحصول عليه بدون تكلفة، والتكلفة هي المبلغ الذي يخصم من الإيراد قبل الوصول إلى الربح. هذه الخاصية تجعل المستثمر المسلم يحقق ربحا أكبر من غيره – عند تشابه الظروف الأخرى – وبالتالي إذا تم الاستثمار في مشاريع عالية التكلفة، مثل مشاريع التنمية المستدامة فإن الربح المتبقي للمستثمر في النظام المسلم أكبر من الربح المتبقي – إذا

---

(1) المرجع السابق، ص85.

(2) **مجلة المجمع الفقهي الإسلامي**، العدد 3، ج1 ص 309.

تبقى– للمستثمر في النظام غير المسلم بسبب وجود التكلفة المفروضة على استخدام رأس المال، وهي الفائدة الربوية. وهذا ما يجعل النظام الإسلامي أقدر على قيادة عملية تمويل التنمية المستدامة من غيره من الأنظمة الاقتصادية[1].

ب. تعد فريضة الزكاة من أهم موارد الدولة المالية والمحرك الفعال التي حث المسلمين على استثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة، زيادة على توصيل الأموال من الأغنياء على الفقراء التي ستنفق في الغالب لقضاء حاجاتهم الاستهلاكية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي إنعاش الاقتصاد وتوفير فرص عمل جديده ومنه تحقيق التنمية.

ج. توجيه التمويل من مال الزكاة إلى الاستثمار في المجالات التي تفيد المجتمع، وهذه أهم ميزة لتمويل الاسلامي في مجال التنمية المستدامة، فالمال مال الجميع ومن هذا المنطق يجب أن يوجه التمويل لخدمة أفراد المجتمع بإقامة المشاريع التي لا تعود بضرر في الحاضر أو المستقبل[2].

د. كما أنه يتم توفير الموارد الإنتاجية الازمة من مال الزكاة والقيام بإنشاء مصانع وعقارات ومؤسسات تجارية ونحوها وتملكها للفقراء كلها أو بعضها لتدر عليهم دخلًا يقوم بكفايتهم كاملة، والعمل على إقامة المؤسسات والمنشآت الاستثمارية اللازمة لتقوية الأمة الإسلامية مثل حفر القنوات وتشييد الجسور والمباني العامة وغيرها من مشاريع التنمية المستدامة.

هـ. المساهمة في تحقيق العدالة وتوزيع الثروة.

و. التدريب المهني وإعادة التأهيل من يتلقون الزكاة مثل تدريب الحرفيين والتجار من أجل تعزيز مهاراتهم وكفاءتهم وتوفير المعدات والآلات الازمة للأسر المنتجة التي يمكن أن تمارس أنشطة اقتصادية في المنازل أو إنشاء الورش والمصانع لتعليم الخياطة والنسيج وإنتاج الملابس الجاهزة.

ز. العلاج الطبي والرعاية الصحية كأن تقام من أموال الزكاة المستوصفات العلاجية في مواقع مختلفة من أجل توفير العلاج الطبي للفقراء في مختلف مجالات التخصص وذلك بصورة مجانية أو مقابل رسوم رمزية، أو تعيين الأطباء المتطوعين، أو الذين يتقاضون أجور رمزية وتتولى مؤسسة الزكاة التكفل في هذه الأجور وتكاليف العلاج.

---

(1) لحليح، الطيب، **التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن مداخلة الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموار المتاحة، ص6.

(2) العيد، فراجتية، ومهديد، فاطمة الزهراء، **أهمية الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية المسلية)**، (بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة، والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب بالبليدة – الجزائر، 2008م، ص6.

ح. الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنلوجي من أموال الزكاة وذلك لان هناك أزمة حقيقية تواجها الدول النامية في بناء تعليم البحث العلمي فدول المتقدمة توجه 98% من ميزانيتها للبحث العلمي[1].

2. تقديم القرض الحسن: تتميز المصارف الإسلامية بتقديم القروض الحسنة، والقرض الحسن في البنوك والمصارف الإسلامية يقوم على إتاحة البنك مبلغًا محددًا لفرد من الأفراد أو لأحد عملائهب، حيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية عمولات، أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع، بل يكفي البنك فقط أن يسترد أصل القرض والأموال التي أقرضها لهذا العميل أو لهذا الفرد. ويتم تقديم هذه القروض لغايات معينة مثل العلاج والتعليم وعمل المشروعات الصغيرة ولعلاج البطالة.

3. الوقف: تشكل المصارف الإسلامية اليوم صندوق خاص للوقف يمكن من خلاله للمحسنين وقف أموالهم لأعمال الخير وتشرف المصارف الإسلامية على إدارته. فالوقف له عدة أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية وهي في غالبها نفس أهداف التنمية المستدامة ومن الادلة على ذلك:

أ. من بين أهم الأبعاد التي تهتم بها التنمية المستدامة هي: بعد الموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي، وإن اهتمام الوقف بإعادة توزيع الدخل وتحسين البنية التحتية للاقتصاد وتوفير القروض لكثير من النشاطات الإنتاجية، يعتبر دليل واضح على اهتمام الوقف باستغلال الموارد الطبيعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

ب. من بين سمات التنمية المستدامة هي أنها تتوجه إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرًا في المجتمع، وهذا يمثل الهدف الرئيسي للوقف الذي يستهدف الفقراء والغرباء والمساكين والأيتام والضعفاء والمعوقين والغارمين وأبناء السبيل، من حيث توفير الحاجات الأساسية لهم من طعام ومسكن وتعليم وغيرها.

ج. تهتم التنمية المستدامة بتطوير الجوانب الروحية والثقافية في المجتمع، وإن اهتمام الوقف بتمويل المدارس والكليات ومراكز العلم وتعزيز الجانب الأخلاقي والسلوكي في المجتمع من خلال تضييق على منابع الانحراف لأكبر دليل على اهتمام الوقف بالجوانب الروحية والثقافية في المجتمع.

---

(1) عمورة، جمال، وحمدي، مرنيش، **الزكاة ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق لتنمية المستدامة،** (بحث مقدم لمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة، والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة في جامعة سعد دحلب بالبليدة –الجزائر، 2008م، ص11.

د. تشترك التنمية المستدامة مع الوقف الإسلامي أن كليهما يهتم بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان مثل البعد الاقتصادي والبعد الثقافي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني وغيرها، كما أن جميع الأبعاد متشابكة ومتداخلة بعضها كمي وبعضها نوعي ومن الصعوبة فصلها عن بعضها البعض.

هـ. الأهداف الأساسية للوقف الإسلامي تسعى لتحقيق التكافل والتضامن بين مختلف طبقات المجتمع بتوفيره موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش حياة كريمة، وهو ما يعتبر المضمون والجوهر التي تقوم عليه التنمية المستدامة. فحساب المساواة بين الأزمنة والإنصاف بين الأجيال هو مبدأ ثابت في الوقف الإسلامي كما هو لصيق بالتنمية المستدامة، وهو ما يؤكد مدى تجذر العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة[1].

4. القيام بالأنشطة الاجتماعية المختلفة: تقوم المصارف الإسلامية بالعديد من الأنشطة الاجتماعية بالاستناد إلى مسؤوليتها في التنمية الاجتماعية، مثل: منح الإعانات والمساعدات للمساجد وطلاب العلم، وإصدار الكتب والمراجع والنشرات الإسلامية، والإسهام في الندوات والمؤتمرات الإسلامية، والإسهام في برامج محو الأمية، والإسهام في مواجهة أزمة السكن، والمشاركة في برامج حماية البيئة.

5. مراعاة البعد الاجتماعي في التمويل: تتميز المصارف الإسلامية بمراعاة البعد الاجتماعي عند منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، وتعطي الأولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع، وتعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، وتهتم بتمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، وتخصص جزءًا من استثماراتها في تمويل مشروعات ذات نفع اجتماعي[2].

المطلب الثالث: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي

إن الطبيعة الخاصة لنشاط التوظيف في المصارف الإسلامية تؤدي إلى دعم عملية التنمية المستدامة، من خلال ما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبديد في استخدامات

---

(1) ملاوي، أحمد، **دور الوقف في التنمية المستدامة**، ص14، المؤتمر الثالث للأوقاف. الوقف الإسلامي، اقتصاد وإدارة حضارة، الجامعة الإسلامية(المدينة المنورة،) 2009م، ص14. وصالحي، صالح، وابن عمارة، نوال، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف**، (بحث منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية)، عدد 1، 2014م، ص157-158.

(2) البيطار، منى، وفرحات، منى، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية**، (بحث منشور في مجلة الاقتصاد العالمي)، https://giem.kantakji.com/article/details/ID/145.

لا فائدة حقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها، وكذلك من خلال ما يقوم به هذا النشاط من دور في حماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى عن طريق صيغ المزارعة والمساقاة[1].

المطلب الرابع: دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي

يتضح دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي عن طريق عدة صيغ: المضاربة والمشاركة والإجارة.

أما المضاربة، فتساهم في التنمية الاقتصادية من خلال:

1. التشجيع على توسع النشاطات الاقتصادية؛ حيث إنّها لم تبقى منحصرة في النشاطات التجارية فقط بل تعدت كل النشاطات الاقتصادية الأخرى.
2. التقليل من التفاوت في توزيع الدخول؛ حيث تسمح للمضارب ورب المال الحصول على نسبة من الربح عوض انفراد رب المال بالربح، بالإضافة إلى أنّ المضاربة ليست مرتبطة بمكان معين.
3. استخدام الموارد المالية من طرف أشخاص ذو خبرة وكفاءة مهنية تمكن من تحقيق أكبر عائد لكل من صاحب المال والعامل ومن ثم للمجتمع والاقتصاد ككل، عوض توجه الموارد نحو المجالات التي تحقق عائد أقل في حالة الاعتماد على استخدام المال بدون العامل أو المضارب أي من قبل صاحب المال الذي قد تقل لديه الخبرة والقدرة التي تمكنه من توجيه الموارد نحو بدائل الاستخدام الأفضل.
4. تحسين نوعية أداء النشاطات الاقتصادية دون الاقتصار على الجانب الكمي عند ممارسة هذه النشاطات لأن درجة الالتزام الأخلاقي و القيمي في المضاربة تزداد لأنها تتم وفق معايير وضوابط إسلامية والتي تفرض توفر الإيمان والاستقامة والخلق الإسلامي فيمن تعهد إليه القيام بالمضاربة بالمال[2].

وأما المشاركة فلها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

---

(1) أبو زيد، محمد، **هل تستطيع المصارف الإسلامية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟**، الرياض: الجريدة الاقتصادية، http://www.aleqt.com/2010/04/17/article_380293.html.

(2) خلف، فليح، **البنوك الإسلامية**، فليح حسن خلف، ص 233، الأردن: دار الجدار للكتاب العالمي، 2007م، ص233. ويحياوي، وفاء، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة**، الجزائر: جامعة سعد دحلب البليدة، ص7.

1. المساهمة في توجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة بدلًا من توجيهها نحو المجالات الهامشية غير المنتجة، لأن المشاريع الإنتاجية في الغالب تحتاج إلى فترة زمنية طويلة الأجل والمشاركة تتناسب بدرجة كبيرة مع تلك المشاريع كالمشاركة المستمرة.
2. المساهمة في الحد من حالات التضخم من خلال توفير السلع والخدمات المقدمة من طرف المشاريع الإنتاجية والخدمية.
3. المساهمة في تحقيق عدالة أكبر في توزيع ناتج الاستثمارات من خلال إشراك فئات في المجتمع عن طريق هذه الصيغة، والتي بدونها قد لا تستطيع اعتمادا على ما يتوفر لديها من موارد مالية القيام بالعمل والنشاط وتحقيق دخل.
4. المساهمة في تحفيز المستثمرين المترددين في استخدام أموالهم في مشاريع استثمارية خاصة عند مشاركة المصرف الإسلامي فتزداد ثقتهم بجدوى المشروع الذي تتم مشاركة البنك فيه[1].

وأما الاستصناع فله دور في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال:

1. دعم جهود التنمية الصناعية وزيادة قدرتها الصناعية، والتي هي الغاية الأساسية من التمويل بطريقة الاستصناع.
2. إمكانية تمويل إنتاج السلع الرأسمالية المتعددة، كالمعدات والآلات.
3. المساهمة في حل مشكلات معاصرة كثيرة إذ ساهمت صيغة في توفير السلع التي يطلبها العميل وفقا لاحتياجاته ومتطلباته[2].

وأما الإجارة فإنها تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ حيث إنها تحتل أهمية اقتصادية مرتفعة، نظرًا للدور الذي تؤديه في الاقتصاد، ومن خلال توفيرها للأصول الرأس مالية الثابتة اللازمة لإقامة مشاريع أو التوسع أو التوسع في مشاريع قائمة، من خلال ارتباطه بعمل القطاعات الأساسية[3].

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

النتائج:

---

(1) خلف، **البنوك الإسلامية**، ص267–270. ويحياوي، **دور المصارف الإسلامية**، ص5.

(2) عبد الرحمن، ماهر، **صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، (بحث منشور في بحث في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية)، ص15.

(3) يحياوي، **دور المصارف الإسلامية**، ص7.

1. التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها
2. المصارف الإسلامية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي؛ وذلك من خلال قيامها بجمع الزكاة والوقف وتقديم القرض الحسن والقيام بالعديد من الأنشطة الاجتماعية بالاستناد إلى مسؤوليتها في التنمية الاجتماعية، مثل: منح الإعانات والمساعدات للمساجد وطلاب العلم، وإصدار الكتب والمراجع والنشرات الإسلامية، والإسهام في الندوات والمؤتمرات الإسلامية، والإسهام في مواجهة أزمة السكن، والمشاركة في برامج حماية البيئة.
3. تتميز المصارف الإسلامية بمراعاة البعد الاقتصادي، ويتضح دورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، والتي بدورها تعمل على تحفيز الاستثمار وزيادة الإنتاج والقضاء على البطالة، وسائر صيغ التعاملات، كالمضاربة والمشاركة والإجارة، وغيرها مما يحقق التنمية المستدامة.
4. إن الطبيعة الخاصة لنشاط التوظيف في المصارف الإسلامية تؤدي إلى دعم عملية التنمية المستدامة؛ من خلال ما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبديد في استخدامات لا فائدة حقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها، وكذلك من خلال ما يقوم به هذا النشاط من دور في حماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى عن طريق صيغ المزارعة والمساقاة.

التوصيات:

1. العمل على تعزيز مكانة المصارف الإسلامية في المجتمعات باعتبارها الوعاء الأساسي لصندوق الزكاة، واعطائها الثقة من أجل توحيد جهودها في استثمار أموال الزكاة للصالح العام وتوزيعها للمستحقين، وأن تحافظ المصارف على ادارة الأموال بكل شفافية وأن تحفظ الأموال في البنوك الإسلامية، وتستثمر في مشروعات تملك للفقراء، فتقضي بذلك على الفقر، ولا تبقى في المجتمعات عالاتٌ يتكففون الناس، ومن ثم تنصرف أموال الزكاة إلى سائر أصنافها ومستحقيها.
2. زيادة اهتمام المصارف الإسلامية بعمل الصناديق الخاصة للوقف التي تمكن من خلالها للمحسنين وقف أموالهم لأعمال الخير وتشرف المصارف الإسلامية على إدارته، وتعمل على تفعيل هذه الأموال لتحقيق التكافل والتضامن بين مختلف طبقات المجتمع وتهدف إلى تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش بحياة كريمة.

3. أوصي بزيادة تفعيل دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الاقتصادي عن طريق عدة صيغ المضاربة والمشاركة والإجارة.
4. أوصي بأن تهتم المصارف الإسلامية بمراعاة البعد الاجتماعي عند منح التمويل للمشروعات الاستثمارية، وتعطي الأولوية للمشروعات الضرورية التي يحتاجها المجتمع، وتعمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية كافة، وأن تهتم بتمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة.

المراجع

1. **اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية**، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة: مصر الجديدة، 1977م.
2. الموصلي، أبو الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود، **الاختيار لتعليل المختار**، (تعليق: محمود أبو دقيقة)، القاهرة: مطبعة الحلبي، 1937م.
3. قاسم، خالد، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الإسكندرية: الدار الجامعية اسكندرية، 2007م.
4. الغالية، عمومن، وخديجة، عصماني، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
5. البيطار، منى، وفرحات، منى، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية**، (بحث منشور في مجلة الاقتصاد العالمي)، https://giem.kantakji.com/article/details/ID/145.
6. العيد، فراجتية، ومهديد، فاطمة الزهراء، **أهمية الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية المسلية)**، (بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة، والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب بالبليدة – الجزائر، 2008م.
7. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ط2، دار الكتب العلمية، 1986م.
8. خلف، فليح، **البنوك الإسلامية**، فليح حسن خلف، ص 233، الأردن: دار الجدار للكتاب العالمي، 2007م، ص233.
9. بو جلال، محمد، **البنوك الإسلامية مفهومها نشأتها تطورها نشاطها مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م.
10. الزعتري، علاء الدين، **التجربة الإسلامية في المعاملات المصرفية**، موقع الزعتري:

.http://alzatari.net/researches/view/87

11. لحليح، الطيب، **التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن مداخلة الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموار المتاحة.

12. العسل، إبراهيم، **التنمية في الفكر الاسلامي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2006م.

13. محمد، عبد الله، آخرون، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد** (بحث منشور)، مجلة جامعة ديالي، عدد67، 2015م.

14. دراجي، السعيد، **التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي**، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

15. **مجلة المجمع الفقهي الإسلامي**، العدد 3.

16. غنيم، عثمان، وأبو زنط، ماجدة، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار صفا.

17. الدسوقي، محمد بن عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار الفكر.

18. النجدي، عبد الرحمن بن محمد، **حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع**، ط1، 1397هـ.

19. يحياوي، وفاء، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة**، الجزائر: جامعة سعد دحلب البليدة.

20. ملاوي، أحمد، **دور الوقف في التنمية المستدامة**، ص14، المؤتمر الثالث للأوقاف. الوقف الإسلامي، اقتصاد وإدارة حضارة، الجامعة الإسلامية(المدينة المنورة،) 2009م.

21. عمورة، جمال، وحمدي، مرنيش، **الزكاة ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق لتنمية المستدامة**، (بحث مقدم لمؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة، والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة في جامعة سعد دحلب بالبليدة –الجزائر، 2008م.

22. عبد الرحمن، ماهر، **صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، (بحث منشور في بحث في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية).

23. منظمة الإيسيكو، **العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة**، (ص 27) رابط الموقع: .https://www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/Tanmoust/P5.htm

24. البهوتي، منصور بن يونس، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار الكتب العلمية.

25. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ.

26. دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، (ترجمة: بهاء شاهين)، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000م، ص17.

27. مجموعة مؤلفين، **مجلة الأحكام العدلية**، (تحقيق: نجيب هواويني)، الناشر: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي.

28. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة الأسكوا، **مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الإسكوا**، نيويورك، 1998م.

29. مصطفى، إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، القاهرة: دار الدعوة.

30. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، **المغني**، مكتبة القاهرة.

31. الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ط1، 1994م.

32. الصرن، رعد، **نظم الإدارة البيئية والأيزو**، سوريا: دار الرضا، ط1، 2001م.

33. أبو زيد، محمد، **هل تستطيع المصارف الإسلامية المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟**، الرياض: الجريدة الاقتصادية، http://www.aleqt.com/2010/04/17/article_380293.html.

34. صالحي، صالح، وابن عمارة، نوال، **الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف**، (بحث منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية)، عدد 1، 2014م.

35. WCED (World Commission on Environment and Development), Our Common Future, Oxford: Oxford University Press, 1987.

والحمد لله رب العالمين..